اجل تحقيق هذه الغاية لجأت السلطة المحتلة الى وسيلتين . الوسيلة الاولى مباشرة وآنية وتلخصها عبارة « الترهيب والترغيب » المألوفة — ايقاع العقاب القاسي بالفدائيين والمشاركين في التنظيم او العمليات من جهة ومن جهة اخرى اعطاء السكان امتيازات (يمكن ان تحجب) مثل : حرية الانتقال والسفر ، وحرية المتاجرة، وضرائب اقل ، وحرية الكلام ، وجهاز اداري حكومي مكون في غالبيته من العرب(٣٤). اما الوسيلة الثانية فهي اكثر جذرية وتعطي نتائجها في مدى زمني ارحب — انعاش الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي للسكان .

ان العقاب القاسي يتمثل في السجن والتعذيب والنفي ونسف البيوت ومصادرة الممتلكات ، رغم ان السلطات المحتلة ، بالطبع ، عندما تتكلم عن « العقاب القاسي والسريع » كوسيلة من وسائل الردع الاساسية لا تدخل التعذيب من ضمنه ، وان كان اصبح ثابتا ان السلطات الاسرائيلية تمارسه على نطاق واسع(٣٥). ان السلطة العسكرية تعطي مبدأ نسف البيوت اهمية خاصة كوسيلة من وسائل الردع ، وتعتبر انه على الصعيد العملي يمكن ان يعطي نتائج بالنسبة لارهاب مجموع السكان اكثر من السجن او النفي . ان محاكمة الشخص الذي القى القنبلة على مغارة المكبلة في الخليل مثلا قد تأخذ ، كما يقول غازيت ، وقتا طويلا ، ولكن نسف بيته في اليوم التالي لالقاء القبض عليه هو « عمود من الدخان يستطيع كل واحد ان يراه ويسمعه ويفهم منه ما يجب ان يفهم »(٣٦). وقد صرح دايان (دافار — ٢/١٧/ ١٩٦٩) ان عدد البيوت المنسوفة حتى تاريخ ١٩٦٩/١٢/١ بلغ (٥١٦) منزلا . ولم يقتصر نسف البيوت على بيت الفدائي او الذي آوى الفدائي او ساعده ، وانما تجاوز ذلك الى نسف البيوت في المنطقة التي وقعت فيها العملية . وهكذا في تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩٦٩ نسفت السلطة المحتلة في حلحول (الخليل) ١٨ بيتا انتقاما لمقتل ملازم اول في الجيش وجرح عدد من الجنود ، وفي غزة عمدت السلطة العسكرية في ذات الشهر الى نسف كل البيوت الموجودة على طول الشارع الذي قتل فيه التاجر اليهودي شلومو. وكان « عمود الدخان » هذه المرة اوضح من اللازم ، وثارت عاصفة داخل اسرائيل وبين انصارها في العالم ، لان النسف الجماعي للبيوت أثبت بما لا يدع مجالا للشك ما كانت السلطة العسكرية تنكره — وهو لجوؤها الى « العقوبات الجماعية» السيئة الصيت ، والتي تحرمها اتفاقيات جنيف . ان المتتبع لاخبار الاحتلال الاسرائيلي للمناطق سيذكر دون شك العاصفة التي اثارها المقال الذي كتبه مايكل آدامز في الغارديان في شباط ١٩٦٨ ، وسجل فيه مشاهداته حول « الارهاب الجماعي » الممارس ضد السكان في الضفة والقطاع . ان كثيرين من الاسرائيليين ، رسميين وغير رسميين ، بادروا في حينه الى نفي المعلومات الواردة في المقال وقبل انصار اسرائيل في الراي العام العالمي وقائع النفي . ان احداثا كثيرة وقعت منذ ان كتب مايكل آدامز مقاله ، وكتب كثيرون غيره ، ولكن ممارسة اسرائيل للعقاب الجماعي ظلت مجال أخذ ورد حتى ارتفع دخان البيوت المنسوفة المذكور ولم يعد بعد مجال للرد . فقمت العملية المألوفة للاسرائيليين عندما تسقط كل الستارات . اطلق على الحدث والوسيلة اسم « عقاب الجوار » وقيل للانصار : اسرائيل ليست المانيا النازية .

ان الارهاب من جهة ، واداة قمع على مستوى عال من الكفاءة والتدريب موجهة ضد الفدائيين من جهة ثانية ، والانتعاش الاقتصادي من جهة ثالثة ، ادت الى انحسار العمل الفدائي في الضفة الغربية وتراجعه الى ما وراء نهر الاردن . ان انسحاب القيادات ، او بالاحرى ما لم يقتل او يسجن منها ، من الضفة الى ما وراء النهر قد تم في بدايات عام ١٩٦٨ واستمر حتى لحظة كتابة هذا المقال . وتشير الدلائل الى ان فعالية العمل الفدائي في الضفة الغربية في عام ١٩٧٠ كانت ضعيفة . وبالتالي يستطيع المرء ان يقول ان السلطة العسكرية قد نجحت الى حد كبير في تهدئة الاوضاع في الضفة ، وفي عزل السكان عن العمل الفدائي .

اما الصورة بالنسبة لقطاع غزة فانها مختلفة بدون شك . ان اضراب غزة الشامل في الاسبوع الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ لمدة ثلاثة ايام حدادا على مقتل يوسف الخطيب نائب القائد العسكري للجبهة الشعبية في القطاع، والتظاهرات واطلاق النار على قوات الاحتلال في الجنازة التي اقيمت له ، دليل على طبيعة العلاقة المستمرة بين الفدائيين واهالي القطاع . ونترك لجريدة دافار (١٩٧٠/١٠/٨) تصوير الوضع هناك :